كلية الصفوة الجامعة

قسم القانون

المعيار الاول : التنظيم والادارة

العنصر الاول : رؤية ورسالة واهداف كلية القانون

- **يوجد لدى قسم القانون رؤيا واهداف ورسالة يتم نشرها بشكل دوري**
- **يوجد توثيق لجميع عمليات وانشطة البرنامج مثل التخطيط واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وتطوير الخطة الدراسية ترتبط برسالة البرنامج واهدافه**
- **توجد خطط تشغيلية مناسبة ومتسقة مع خطط الكلية ترتبط باهداف البرنامج واحتياجات تنفيذه**
- **توجد سجلات لعمليات التقييم الداخلي والخارجي للكلية وكيفية تحسين العمليات بناء على النتائج**

العنصر الثاني: حوكمة كلية القانون

- **وجود أوامر إدارية تبين الهيكلية التنظيمية للكلية وتحدد الصلاحيات وتوزع المسؤوليات، بما في ذلك هياكل مجالس القرار واقسامها، واللجان وادلة تؤكد شمولية الموقع الالكتروني للهيكل التنظيمي للكلية.**
- **تصدر الاوامر الادارية الخاصة بتعيين اعضاء هيئة التدريس وكذلك اختبارهم والاحتفاظ بهم وترقيتهم وتثبيتهم من عمادة الكلية .**
- **يوجد توثيق للسياسة التعليمية ووصف البرنامج كما انه معلن على الموقع الالكتروني للكلية.**
- تلتزم الكلية بسياسة تعليمية متوافقة مع المعايير الوطنية
- توجد أوامر إدارية ومحاضر مصدقة من مجلس الكلية تبين سياسات الأخلاقيات ومكافحة الفساد التي تلتزم بها الكلية.
- يوجد موقع الكتروني في الكلية يتضمن جميع المؤشرات المذكروة
- تتوفر مكتبة في الكلية توفر كل احتياجات الطلبة في قسم القانون
- تتوفر موارد مالية كافية لمكتبة الكلية

العنصر الثالث: عدم التمييز وتكافؤ الفرص

- يوجد سجلات موثقة اصوليا لوثائق التسجيل والتعيين ومعلومات معتمدة ورقيا و الكترونيا توضح السياسات والإجراءات التي تضمن عدم التمييز في قبول ومعاملة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين بناءً على الجنس العرق، الدين، أو أي ميزة أخرى

العنصر الرابع : التنوع والشمول

- توجد أوامر إدارية للتسجيل والقبول والتعيين لقوائم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين لتعزيز التنوع في مجتمع الكلية وتوفير بيئة شمولية للطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس.
- وجود هيئة طلابية متنوعة الفئات من ناحية الجنس والعرق والدين

العنصر الخامس: الخدمات الخاصة للطلبة المقبولين من ذوي الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة)

١- يوجد سياسات وخدمات خدمات تبين كيفية دعم وتلبية احتياجات الطلاب ذوي الهمم، مثل خدمات الدعم الأكاديمي وتوفير وسائل الوصول والوقوف الخاصة، حمامات خاصة، مساند ، تدريج خاص في السلالم.
٢- يوجد تبني للسياسات والاجراءات المكتوبة لتقييم والتعامل مع طلبات الخدمات الخاصة المقدمة من الطلبة المقبولين من ذوي الهمم واعتمادها ونشرها

المعيار الثاني/برنامج التعليم القانوني

العنصر الأول – أهداف برنامج التعليم

- **أن تكون أهداف البرنامج معلنة ومتسقة مع رسالة الكلية ورسالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.**
- **أن تركز الأهداف على إعداد خريج متمكن علمياً ومهنياً، قادر على ممارسة العمل القانوني بمختلف مجالاته.**
- **ج. أن تعكس الأهداف احتياجات سوق العمل المحلي والوطني، بما في ذلك مهنة المحاماة، القضاء، والاستشارات القانونية.**
- **د. أن تتضمن الأهداف تنمية القيم المهنية والأخلاقية وتعزيز ثقافة النزاهة والمسؤولية المجتمعية.**

العنصر الثاني – مخرجات التعلم

- **صياغة مخرجات تعلم واضحة ومحددة وقابلة للقياس، موزعة على الجوانب المعرفية والمهارية والقيمية.**
- **أن تعكس المخرجات قدرة الخريج على:**

- **فهم وتفسير النصوص القانونية.**
- **توظيف القواعد القانونية في حل المشكلات العملية.**
- **صياغة المذكرات والدعاوى واللوائح القانونية.**
- **الالتزام بالقيم المهنية والأخلاقية.**

أن تتوافق المخرجات مع الإطار الوطني للمؤهلات.

<u>العنصر الثالث – المنهج الدراسي</u>

- **أن يغطي المنهج فروع القانون الأساسية (العام، الخاص، الجنائي، الإداري، الدولي...).**
- **أن يكون هناك تكامل بين المقررات النظرية والتطبيقات العملية (المحكمة الصورية، التدريب الميداني).**
- **ج. أن يتضمن المنهج مقررات داعمة مثل حقوق الإنسان، مهارات البحث القانوني، اللغة القانونية.**
- **د. أن تتم مراجعة وتحديث المنهج بشكل دوري بما ينسجم مع التطورات القانونية وحاجة سوق العمل.**

<u>العنصر الرابع – الإرشاد والدعم الأكاديمي</u>

- **وجود نظام للإرشاد الأكاديمي يساعد الطالب في اختيار المقررات ومتابعة تقدمه.**
- **توفير خدمات دعم تعليمي (مصادر تعلم، مكتبة قانونية، قواعد بيانات).**
- **ج. تقديم إرشاد نفسي واجتماعي للطلبة بما يعزز اندماجهم في البيئة الجامعية.**
- **د. وجود قنوات للتواصل بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارة.**

<u>العنصر الخامس – تقييم الطلبة</u>

- **استخدام أساليب تقييم متنوعة (امتحانات تحريرية، شفهية، بحوث، تقارير عملية).**
- **أن تكون أدوات التقييم مرتبطة بمخرجات التعلم المستهدفة.**
- **ج. تطبيق معايير واضحة وشفافة في رصد الدرجات وإعلان النتائج.**
- **د. مراجعة وتطوير نظام التقييم بشكل دوري لضمان العدالة والموضوعية**

<u>العنصر السادس : ضمان جودة التعليم</u>

- **-وجود سياسة واضحة وموثقة لجودة برنامج التعليم القانوني في الكلية موضحة من خلال محاضر القسم يتم مراجعتها دوريا.**

- **يتم تقييم جودة برنامج التعليم القانوني من خلال الاستبينات ومخاطبات مع أصحاب العمل بالإضافة الى محاضر القسم توضح فيها مخرجات العملية التعليمية وتقييم نتائجها**
- **الأوامر الإداري لمجلس القسم توضح المنهج الدراسي بما يضم من المقررات والدورات الدراسية، تنظيم المحاكم الافتراضية العيادات القانونية، اللوائح والعرائض، التدريب الصيفي ويتم تقييمها والاستفاد منها في عملية اتخاذ القرارات.**
- **يتم اجراء عمليات التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية وتحليل البيانات وتقييم لبرنامج التعليم لتاكيد من توافقها مع سوق العمل.**
- **وجود أوامر إدارية موثقة بتحديث المناهج دوريا لتناسب سوق العمل وتوفير التدريب المناسب.**
- **توضح مجلس القسم مشاركة التدريسيين والطلبة والموظفيين في التخطيط وصنع القرار**
- **وجود أوامر إدارية تتضمن استشارات واستطلاعات لأصحاب المصلحة لاجل الحصول على اراءهم حول جودة برنامج التعليم وتحسينه.**
- **تكتب الكادر وبالألقاب العلمية**

<u>المعيار الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية</u>

<u>العنصر الاول / أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم</u>

- **يضم قسم القانون هيئة تدريسي ذات مؤهلات اكاديمية الخبرة في التدريس وفقا لمعايير البرنامج القانوني بما يتناسب مع اعداد الطلبة .**
- **توجد أوامر إدارية لأعضاء في هيئة التدريسين محامين**
- **توجد أوامر ادارية تثبت مشاركة أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي والعملي كالعيادات القانونية والشراكة المجتمعية، مع تأكيد أن هذه المشاركة تُعتبر عاملاً في تقييم أدائهم.**
- **يتم الاعتماد على برنامج تقييم الأداء المعد من وزارة التعليم والبحث العلمي في تقييم الكادر التدريسي مع الاستفادة من التغذية الراجعة .**
- **تقوم شعبة التعليم المستمر بالعديد من الدورات لغرض التطوير البرامجي والاكاديمي .**
- **توجد أوامر إدارية لاليات اختيار وتكريم الأستاذ المميز**

<u>العنصر الثاني الدور التعليمي ألعضاء هيئة التدريس</u>

- **يتم في القسم عملية التقييم السنوي لادارة القسم والكادر بما يضمن الحرية الاكاديمية**
- **يتم تقييم عملية التدريس بشكل دوري .**
- **توجد أوامر إدارية بالإضافة الى محاضر القسم موثقة يتم من خلالها تحدد المناهج والمحتوى الدراسي الذي يقدمه أعضاء هيئة التدريس تثبت استيفاء الأسس النظرية والعملية وتحديثها والقدرة على ايصالها للطلبة من قبل هيئة تدريسية متكاملة**

- **يقوم الإدارة العليا في قسم القانون باعتماد السياسات المكتوبة فيما يتعلق بمسؤوليات أعضاء هيئة التدريس.**
- **وجود أوامر إدارية بتشكيل لجان خاص بالارشاد الأكاديمي بما يضمن خلق جو يمكن الطلبة وأعضاء التدريس للتعبير عن الآراء وتبادل الأفكار**
- **وجود أوامر إدارية لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في إدارة الكلية وتطوير المناهج الدراسية والمسؤوليات المؤسسية الأخرى المحددة في المعايير كالمشاركة في الأنشطة المجتمعية والخدمات المجانية والمشركة في تحسين المهنة من خلال التعاون مع القضاة والمحامين.**

<u>العنصر الرابع البيئة المهنية</u>

- **وجود أوامر إدارية للسياسة الثابتة والمعلنة بخصوص الحرية الاكاديمية وتعزيز المشاركة الاكاديمية .**
- **وجود أوامر إدارية توضح السياسات والإجراءات المتبعة لتوفير استقرار وظيفي لأعضاء هيئة التدريس، سواء كان ذلك من خلال التعيينات الدائمة أو العقود لفترات زمنية معقولة.**
- **وجود أوامر إدارية تظهر جهود الكلية في تعزيز تكافؤ الفرص والمنافسة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وكيفية الحفاظ على ذلك، وكذلك كيف يتم تحفيز التمييز بناءً على المنافسة وجودة الإنتاج العلمي والمعرفي.**

<u>المعيار الرابع :القبول و خدمات الطلبة</u>

<u>العنصر الاول/ القبول</u>

تلتزم الكلية بسياسة قبول واضحة ومعلنة، تتوافق مع تعليمات وضوابط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتحدد الطاقة الاستيعابية سنوياً وفقاً للإمكانات البشرية والمادية المتاحة، بما يضمن عدم تجاوز القدرة الحقيقية للكلية على تقديم خدمة تعليمية ذات جودة. كما تُعلن ضوابط القبول للطلبة عبر الموقع الإلكتروني للكلية، والكتيبات التعريفية، ولوحات الإعلانات.

<u>العنصر الثاني/ مؤهلات القبول</u>

تلتزم الكلية بتطبيق الشروط الوزارية الخاصة بالمؤهلات الدراسية التي تؤهل الطالب للالتحاق ببرنامج القانون. ويشمل ذلك:

- **حصول الطالب على شهادة الإعدادية (الفرع الأدبي أو العلمي أو ما يعادله) وفق نسب النجاح المحددة.**
- **مراعاة المعايير الخاصة بقبول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الفئات المشمولة بالقبول الخاص، حسب تعليمات الوزارة.**
- **تطبيق نظام دقيق في تدقيق وثائق الطلبة للتأكد من صحتها ومطابقتها للشروط الرسمية.**

العنصر الثالث/ الإفصاحات المطلوبة

تلتزم الكلية بتوفير الإفصاحات اللازمة للطلبة الجدد بما يعزز الشفافية، وتشمل:

- **بيان واضح لسياسة القبول والمعايير المعتمدة.**
- **تحديد الرسوم الدراسية وآليات دفعها بوضوح وشفافية.**
- **شرح حقوق الطلبة وواجباتهم والأنظمة الداخلية للكلية.**
- **تعريف الطلبة بالخدمات المتاحة (المكتبة، المختبرات، الأنشطة الطلابية، الدعم الصحي والاجتماعي**
- **توفير دليل الطالب متضمناً جميع المعلومات الأكاديمية والإدارية.**

العنصر الرابع/ شكاوى الطلبة

توجد في الكلية آلية واضحة ومنظمة لاستقبال شكاوى الطلبة ومعالجتها، وتقوم على:

- **تخصيص وحدة أو شعبة خاصة بمتابعة شكاوى الطلبة.**
- **وضع صناديق شكاوى ورقم هاتف أو بريد إلكتروني رسمي للتواصل.**
- **تسجيل جميع الشكاوى في سجلات رسمية تتضمن تاريخ الاستلام والإجراء المتخذ.**
- **معالجة الشكاوى خلال فترة زمنية محددة وفق تعليمات الكلية.**
- **رفع تقارير دورية إلى مجلس الكلية حول طبيعة الشكاوى والإجراءات التصحيحية المتخذة**

المعيار الخامس: المكتبات وموارد المعلومات

العنصر الأول – الإدارة

- **يجب أن تكون للمكتبة هيكلية إدارية واضحة ضمن الكلية، مع تحديد مهام وصلاحيات العاملين فيها.**
- **وجود كادر متخصص في المكتبات أو المعلوماتية لإدارة وتنظيم العمل.**
- **وضع خطة تطوير سنوية لتحديث مقتنيات المكتبة (كتب، دوريات، مصادر إلكترونية) بما يتناسب مع المستجدات في العلوم القانونية.**
- **وجود نظام فهرسة وتصنيف معتمد يسهل عملية البحث والاسترجاع.**
- **تأمين موازنة مالية مخصصة لدعم المكتبة وتطوير مواردها.**

العنصر الثاني – الخدمات

- **تقديم خدمات إعارة منظمة (داخلية وخارجية) للطلبة والتدريسيين.**
- **إتاحة قاعات للمطالعة الفردية والجماعية مزودة بالهدوء والوسائل المناسبة.**
- **توفير مصادر إلكترونية وقواعد بيانات رقمية في التخصصات القانونية والعلوم المساندة.**
- **تدريب الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية على استخدام المكتبة والمصادر الإلكترونية.**
- **تقديم خدمات إرشاد معلوماتي لمساعدة الطلبة في إعداد بحوثهم ودراساتهم.**
- **تمكين الطلبة من الوصول إلى المصادر من داخل الكلية وخارجها (عبر اشتراكات أو قواعد بيانات مفتوحة).**
- **دعم العملية التعليمية عبر تزويد المقررات بالمراجع الأساسية والحديثة اللازمة**

المعيار السادس المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات

العنصر الأول/ الموارد الماديه

- **يحتوي قسم القانون في كلية الصفوة الجامعة على معدات الدعم التقني التي تمكنها من اداء المهام المرجوة منه وتنفيذ برنامجة للتعليم القانوني**

- **يتوفر في قسم القانون مساحات كافية مشيد عليها القاعات الدراسية المجهزة باجهزة العراض (الدادشوب) وكذلك اجهزة التبريد حيث توفر بيئة مناسبة للطالب للتعلم والدراسة , وكذلك يحتوي القسم على مكتبة قانونية تساعد الطلبة على كتابة ابحاثهم العلمية**
- **يتوفر في قسم القانون تقنيات تكنولوجية عالية لدعم العملية التعليمية , ومن هذه التقنيات هي توفير شبكات انترنيت ذات سرعات عالية**
- **توفر كلية الصفوة الجامعة للاقسام العلمية التابعة لها ومن ضمنها قسم القانون بعض المرافق والمعدات التي تلبي متطلبات السلامة والراحة ,حيث توفر نادي مركزي للطلبة واماكن استراحة خضراء .**
- **يقوم قسم القانون في كلية الصفوة الجامعة بعمل تقييم دوري للبنى التحتية وغيرها من المرافق , حيث تقوم بعمل استبيانات بشكل دوري لمعرفة اراء الطلبة والكادر التدريسي حول رصانة وجودة المرافق والابنية التحتية المستخدمة في القسم والعمل على تطوير وتشييد مايعتريها من نقص في البنى التحتية**

<u>العنصر الثاني /الموارد المالية</u>

- **تعتمد الكلية في تمويلها على الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة المقبولون في البرنامج.**
- **الموارد المتحققة من التعليم المستمر والدورات التدريبية وورش العمل القانونية.**
- **الدعم المالي الذي يقدمه مجلس الكلية أو المستثمرون المالكون.**
- **عوائد الاستشارات والخدمات القانونية التي تقدمها الكلية بالتعاون مع المجتمع والمؤسسات.**
- **تغطي الموارد المالية الرواتب والمكافآت الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والموظفين.**
- **تمويل تجهيز القاعات الدراسية والمختبرات القانونية والمكتبات الورقية والإلكترونية.**
- **تخصيص موارد كافية لدعم الأنشطة الطلابية (المؤتمرات، المسابقات القانونية، الزيارات الميدانية للمحاكم.(**
- **ضمان استمرارية التمويل بما يلبي احتياجات التوسع والنمو في أعداد الطلبة.**
- **وجود نظام مالي داخلي معتمد يخضع لمراجعة دورية من قبل محاسب قانوني خارجي.**
- **التزام الكلية بالتعليمات المالية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (دائرة التعليم الأهلي.(**
- **إعداد تقارير مالية سنوية توضح الإيرادات والمصروفات وتعرض على مجلس الكلية.**

- **اعتماد خطط استثمارية لزيادة الموارد المالية من خلال فتح برامج دراسات عليا مستقبلًا أو تخصصات قانونية فرعية.**
- **تفعيل الشراكات مع النقابات المهنية والمؤسسات القانونية لتوفير دعم مالي أو فرص تدريب ممولة.**

- **تخصيص نسبة من الإيرادات لدعم البحث العلمي والأنشطة المجتمعية**